مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م ٨، ص ص ٢٦٣-٢٨٤ (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)

منازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري – البحريني والنزاع القطري– السعودي

صادق سعيد محروس

أستاذ مساعد

قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز– جدة – المملكة العربية السعودية

المستخلص : اهتم هذا البحث بالتركيز على نقطتين: أما أولاهما، فتتمثل في إلقاء بعض الضوء على الملامح العامة للحدود في دول مجلس التعاون الخليجي والمنازعات التي ثارت بشأنها. وقد اثبت التحليل أن الحدود السياسية في هذه الدول لها نفس الملامح التي تتصف بها الحدود عموما في الوطن العربي، وذلك من حيث: حداثتها، طبيعتها الاصطناعية، كونها غير مخططة أو لم يتم ترسيمها بصورة جزئية، ندرة المعلومات والبيانات الدقيقة بشأنها لدى المصادر الوطنية الأمر الذي يجعل دراستها ليست أمرًا سهلاً .

وأما النقطة الثانية التي عُني البحث بالتركيز عليها، فتتمثل في التركيز على دراسة نزاعي الحدود بين قطر والبحرين من ناحية وقطر والسعودية من ناحية أخرى.

وقد انتهى التحليل في هذا الشأن إلى التوكيد على الأمور الآتية:

أولاً، فيما يتعلق بالنزاع القطري – البحريني: فإنه تجدر الإشارة إلى الآتي:

١– أن كلتا الدولتين قد تمسكت بفكرة الحقوق التاريخية للتوكيد على مشروعية مطالبها في الجزر المتنازع عليها.

٢– أن النزاع المذكور ليس نزاعًا على الحدود بالمعنى المتعارف عليه في القانون الدولي العام، وإنما هو أقرب إلى النزاع الإقليمي منه إلى نزاع الحدود، حيث إن كلاً من الطرفين يتمسك بأحقيته في السيادة على الجزر محل التنازع.

٣- أن الدبلوماسية الخليجية لم تفلح في إيجاد تسوية لهذا النزاع، وإن كانت قد نجحت في حث الطرفين المتنازعين على قبول مبدأ اللجوء إلى التسوية القضائية بواسطة محكمة العدل الدولية.

ثانيا، فيما يتعلق بالنزاع القطري - السعودي، فإنه تجدر الإشارة إلى الآتي:

١- أن هذا النزاع - والذي ثار بالتحديد في صيف عام ١٩٩٢م - يصعب تكييفه من الناحية القانونية باعتباره نزاع حدود بالمعنى الدقيق، وذلك لأنه لا يعدو في المقام الأخير إلا أن يكون حادثًا عارضًا شأن الكثير من الحوادث العرضية التي تقع في مناطق الحدود.

٢- ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الصفة العرضية، إلا أن الأمر قد تطور بشكل متصاعد بين البلدين مما هدد علاقات حسن الجوار بينهما.

٣- وإزاء هذا التصاعد، فقد تعددت جهود الوساطة الخليجية الفردية والجماعية لمحاولة التوصل إلى وسيلة سلمية للنزاع.

٤- تعتبر الوساطة المصرية من أهم الوساطات العربية التي قدر لها أن تضطلع بدور إيجابي كبير في إيجاد تسوية ودية للنزاع، حيث تمكنت هذه الوساطة من إقناع الطرفين على الاجتماع سويًا في المدينة المنورة يوم ١٤١٣/٦/٢٦هـ (١٩٩٢/١٢/٢٠م)، وإبرام الاتفاق الذي وضع حدًا لهذا النزاع.

وبصفة عامة، فقد انتهي التحليل من دراسة الملامح العامة لمنازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي ومن خلال التركيز بصفة خاصة على حالتي النزاع القطري - البحريني والنزاع القطري - السعودي، إلى إبراز حقيقة أن بقاء هذه المنازعات دون تسوية يشكل ولا شك أحد عوامل زعزعة الاستقرار، وتهديد الأمن في منطقة الخليج عمومًا. ولذلك، فمن المرغوب فيه أن تبادر هذه الدول إلى سرعة حل ما قد ينشأ بينها من خلافات وفي مقدمتها الخلافات ذات الصلة بالحدود السياسية المشتركة.

مقدمة

لا شك في أن منازعات الحدود قد احتلت أهمية خاصة في نطاق العلاقات الدولية وعلى وجه الخصوص منذ ظهور الدول القومية في أوربا في أوائل القرن السادس عشر. والواقع، أنه إذا كانت ظاهرة الحدود السياسية الدولية تكاد تضرب بجذورها في أعماق التاريخ الإنساني، إلا أن الملاحظ - مع ذلك - هو أن المنازعات المتعلقة بهذه الحدود قد ظلت حتى عهد قريب مرتبطة بالتطور العام للعلاقات السياسية فيما بين الدول الأوربية. غير أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية حدث تطور كبير في هذا الشأن إذ أصبحت منازعات الحدود من الظواهر التي تميز دول العالم الثالث أو مجموعة الدول حديثة العهد بالاستقلال دون سواها تقريباً، وذلك من دون أن نغفل بطبيعة الحال التطورات الراهنة في النظام الدولي في أعقاب اختفاء الاتحاد السوفيتي وما ترتب عليها من نشوب العديد من المنازعات بشأن الحدود في أعقاب تفكك هذا الاتحاد وغيره من الدول الاتحادية الأخرى كيوغوسلافيا.

وكما هو معلوم، فإن الدول العربية تندرج بصفة عامة ضمن إطار هذه المجموعة من الدول، وهي لذلك – أي الدول العربية – لا تزال تعاني ومنذ الاستقلال من أعراض ظاهرة الحدود المصطنعة التي جرى تعيينها بطريقة مناقضة تماما للظروف والمعطيات الطبيعية السائدة على امتداد الوطن العربي[١] .

ويهدف التحليل، في هذا البحث إلى إلقاء بعض الضوء حول أهم المنازعات التي ثارت بشأن الحدود في نطاق جغرافي معين من الوطن العربي، ونعني به النطاق الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان)، وذلك من خلال محاولة إلقاء بعض الضوء على الملامح العامة المميزة للحدود في هذه الدول عموماً، مع التركيز بصفة خاصة على حالتي النزاع القطري – البحريني والنزاع القطري – السعودي.

وعليه تقوم خطتنا في تناول هذا الموضوع على التركيز على المحاور الثلاثة الآتية:

أولاً: الحدود ومنازعاتها في إطار مجلس التعاون الخليجي: بعض الملامح العامة.
ثانيًا: النزاع القطري– البحريني.
ثالثًا: النزاع القطري– السعودي.

أولا: الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي والمنازعات التي تثور بشأنها: بعض الملامح العامة

بداية، يقصد بنزاع الحدود ذلك الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر بشأن تحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشترك طبقا للسند القانوني الذي تمت بموجبه عملية تعيين هذا الخط أو طبقا لما استقر عليه السلوك اللاحق للأطراف المعنية، وفي ضوء القواعد الخاصة باكتساب السيادة على الإقليم.

وبصفة عامة، يمكن القول بأن الحدود السياسية فيما بين الدول العربية الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي– تتميز بسمات وملامح خاصة انعكست ولا شك على طبيعة المنازعات التي ثارت بشأنها. ويمكن إجمال أبرز هذه الملامح وتلك السمات فيما يلي[٢] :

فأولى هذه السمات هي أن الحدود السياسية فيما بين الدول العربية عمومًا تشكل بكل المقاييس ظاهرة حديثة. فكما هو معلوم، فإن الرقعة الجغرافية الممتدة من المحيط الأطلنطي غربًا وحتى الخليج العربي شرقًا والتي تشغلها الآن – وقبل انضمام جمهورية جزر القمر إلى جامعة

الدول العربية مؤخرًا – ٢١ دولة عربية، كانت تعتبر كلها تقريبا – ولو من الناحية الاسمية وفي حدود معينة – جزءًا من الدولة العثمانية وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ومن ناحية ثانية، يلاحظ أته على الرغم من الحداثة النسبية الكبيرة لظاهرة الحدود السياسية في الوطن العربي، إلا أن الشيء الذي لا يمكن إنكاره في هذا الخصوص هو أن هذه الحدود قد نشأت أصلاً معيبة حيث لم تراع فيها الاعتبارات الموضوعية والفنية التي تتبع في شأن تعيين (delimination) الحدود وترسيمها (demarcation)، كوجوب أن تساير هاتان العمليتان – تعيين الحدود وترسيمها نطاق السيادة الفعلي للكيانات السياسية وكذا مراعاة الواقع الاجتماعي والبشري في المناطق التي يمر بها خط الحدود حتى لا تنشأ مشكلات عرقية فيما بعد. وكنتيجة لذلك، فإنه يكاد يكون من الصعب القول بأن ثمة دولتين عربيتين لا تعرفان بالفعل مشاكل حول الحدود المشتركة بينهما أو مع جيرانهما. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي خاصة، يكفي أن نشير إلى الأمثلة الآتية: النزاع الظاهر حينًا والمستتر حينًا آخر بين المملكة العربية السعودية واليمن، حالة النزاع بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر والذي تعاملت معه الدولتان منذ منتصف الستينيات ولم يسو إلا مؤخرًا جدًا كما سنرى. وحالة النزاع بين قطر والبحرين والمعروض في الوقت الراهن على محكمة العدل الدولية، حالة النزاع بين العراق ودولة الكويت بشأن الحدود المشتركة، والنزاع القائم حاليًا بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران بشأن السيادة على الجزر الثلاث: طُنب الكبرى وطُنب الصغرى وأبو موسى.... إلخ.

كذلك، ومن ناحية ثالثة، تتميز الحدود السياسية فيما بين الدول العربية عمومًا بخاصية معينة تتلخص في كونها تمثل حدودًا مصطنعة أو مفروضة من جانب القوى الاستعمارية. ولا شك أن هذه الصفة الاصطناعية للحدود في الوطن العربي إنما تظهر بشكل جلي في كون أن هذه الحدود لم يكن للعرب أنفسهم أي ثور في تعيينها. ويصدق ذلك بوضوح ظاهر على حالة الحدود بين لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث إن الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة فيما بين القوى الخارجية (الدولة العثمانية، وبريطانيا أساسًا) هي التي اضطلعت بالدور الأكبر في عملية التعيين هذه[٣].

ورابعًا، يلاحظ أن الحدود في الوطن العربي عمومًا – وسواء فيما بين الدول العربية ذاتها، أو فيما بينها وبين الدول المجاورة غير العربية – لم يتم تخطيطها إلا بصورة جزئية. وبالنظر إلى كون الحدود السياسية العربية هذه هي حدود برية بصفة عامة، لذا فالملاحظ أن عملية تعيينها قد أخذ

فيها بطريقتي الخطوط الهندسية والخطوط الفلكية. وحسبنا أن نسوق دليلاً على ذلك حدود المملكة العربية السعودية مع جيرانها حيث غلبت عليها طريقة الخطوط الهندسية.

وخامسًا، فإن من السمات الأخرى التي تتصف بها الحدود في منطقة الخليج العربي، تلك السمة الخاصة بندرة المعلومات والبيانات الدقيقة عنها لدى المصادر الوطنية. ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك يكمن في حقيقة أن الحدود في الوطن العربي هي – وكما نوهنا – صناعة استعمارية بالدرجة الأولى، حيث إنه فيما عدا حالة الحدود السعودية اليمنية التي تم تعيينها عام ١٩٣٤ بموجب "معاهدة الطائف"، نجد أن العرب أنفسهم لم يكن لهم أي دور يذكر في تعيين الحدود الفاصلة بين أقطارهم[٤] .

وسادسًا، من الملاحظ أن أكثر المنازعات التي نشبت بشأن الحدود في الوطن العربي خلال الفترة التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد منذ أوائل الخمسينات، إنما تنتمي إلى منطقة شبه الجزيرة العربية. فعلى وجه التقريب، يمكن القول بأنه ما من دولة عربية من دول هذه المنطقة إلا وكانت طرفًا في نزاع واحد أو أكثر على الحدود بينها وبين أحد أو بعض جيرانها[٥]: المملكة العربية السعودية (النزاع مع مشيخة أبو ظبي في أوائل الخمسينيات بشأن واحة البوريمي، النزاع مع اليمن بشأن الحدود على الرغم من وجود اتفاقية الطائف المبرمة عام ١٩٣٤م،...)، الكويت (النزاع مع العراق بشأن الحدود المشتركة، النزاع مع المملكة العربية السعودية بشأن المنطقة المحايدة)، دولة الإمارات العربية المتحدة (النزاع بين مشيخة أبو ظبي والمملكة العربية السعودية بشأن واحة البوريمي في أوائل الخمسينيات، النزاع القائم حاليًا مع إيران بشأن السيادة على الجزر العربية الثلاث في الخليج، ...)، قطر (النزاع مع كل من البحرين والمملكة العربية السعودية)، عمان (النزاع مع الشطر الجنوبي من اليمن، ...).

وأخيرًا، يلاحظ أن دراسة منازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي تتصف بكونها من الأمور الصعبة على أي باحث لتقصي جوانبها المختلفة. فناهيك عن المسألة الخاصة بعدم توافر المعلومات والبيانات الضرورية عن هذه الحدود في المصادر الوطنية العربية، ثمة صعوبة حقيقية تتمثل في عملية تصنيف هذه المنازعات. ففي مقابل المنازعات التي يصح وصفها بأنها منازعات ظاهرة أو سافرة، توجد ثمة منازعات أخرى ذات طبيعة ساكنة أو جامدة بحيث إننا لا نكاد نسمع عنها إلا عندما تتأزم العلاقات فيما بين الدول المعنية. فمثلاً نحن لا نستطيع – وبأي معيار من المعايير– أن

نضع نزاع الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن على نفس الدرجة مع النزاع بين العراق ودولة الكويت. ففي حين لم يؤد الأول – مثلاً – إلى إثارة أية أزمة حقيقية أو أية مواجهة مسلحة بين الدولتين ولا يكاد يثور إلا في حالات توتر العلاقات السياسية بينهما، تسبب النزاع الثاني في نشوب حرب ضخمة في المنطقة في يناير/ فبراير ١٩٩١م. وبنفس القدر، فقد يكون من الصعوبة بمكان عقد مقارنة بين النزاع على الحدود الذي نشب مؤخرًا بين قطر والمملكة العربية السعودية، وبين النزاع القائم حاليًا بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران بشأن السيادة على الجزر الثلاث.

ثانيًا: النزاع بين قطر والبحرين[٦]

ثمة ملاحظات أساسية أربع يحسن الإشارة إليها قبل التعرض للتفاصيل المتعلقة بهذا النزاع. وأولى هذه الملاحظات تتمثل في حقيقة أن كلتا الدولتين المتنازعتين قد تمسكت بفكرة الحقوق التاريخية للتوكيد على مشروعية مطالبها في المناطق المتنازع عليها. فالثابت أن كلا من قطر والبحرين قد عززت موقفها- إحداهما في مواجهة ا لأخرى- بالإحالة إلى مجموعة من الوثائق التاريخية التي تعود إلى مرحلة ما قبل الاستقلال وتحديدا إلى فترة السيطرة البريطانية والتنافس الاستعماري- وخاصة بين بريطانيا والدولة العثمانية- في منطقة الخليج. وبهذا، فإن النزاع المذكور لا يمثل استثناء يرد على ظاهرة منازعات الحدود في الوطن العربي بل وفي دول العالم الثالث عموما، ذلك لأن القاسم المشترك الذي يكاد يجمع بين كل هذه المنازعات يتمثل في أن أطرافها يسوقون حججا شتى أولها الحجج والدعاوى التاريخية[٧].

وأما الملاحظة الثانية، فمؤداها أن الخلاف على الحدود بين قطر والبحرين لا يشكل "نزاع حدود" بالمعنى الدقيق والمتعارف عليه في نطاق القانون الدولي العام، إنما هو نزاع إقليمي. فكما سنرى، فإن جوهر هذا الخلاف لا يتعلق باختلاف وجهات نظر الطرفين بشأن المسار الصحيح لخط الحدود المشترك بينهما، وإنما يتعلق بتمسك كل طرف منهما بأحقيته في السيادة على مجموعة الجزر المتنازع عليها.

والملاحظة الثالثة، التي تجدر الإشارة إليها هنا، تتمثل في حقيقة أن النزاع الذي ثار بشكل خاص منذ أوائل الثمانينيات بين قطر والبحرين، إنما يندرج ضمن نطاق المنازعات المتعلقة بالحدود البحرية أساسا. حيث إنه يتعلق برغبة كل من البلدين بالامتداد بحدوده البحرية لتشمل أو لتدخل

في نطاقها مجموعة الجزر المتنازع عليها. ولهذا، فإن النزاع المذكور يعتبر من قبيل التطبيقات النادرة لمنازعات الحدود العربية- العربية، حيث إن غالبية هذه المنازعات تتعلق بالحدود البرية.

وأما الملاحظة الرابعة، فتتمثل في حقيقة أن النزاع موضوع الدراسة- والذي نشب بشكل ظاهر منذ أوائل الثمانينيات- قد تزامنت بدايته مع قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م والذي شاركت الدولتان المتنازعتان كعضوين مؤسسين فيه. على أنه على الرغم من ذلك، فإن المجلس المذكور- وخلافا لما كان عليه الحال بالنسبة للنزاع القطري السعودي- لم يفلح في إقناع الطرفين بالتوصل إلى حل ودي لهذا النزاع طيلة الفترة التي امتدت نحو عقد من الزمان، وإن كنا لا ننكر هنا حقيقة أن الدبلوماسية الخليجية الجماعية قد نجحت في حث هذين الطرفين على القبول باللجوء إلى محكمة العدل الدولية والارتضاء. بحكم القانون. غير أن هذا النجاح الذي حققته هذه الدبلوماسية قد كشف عن جانب آخر مهم في آلية تسوية المنازعات التي نص عليها الميثاق المنشئ لمجلس التعاون الخليجي، ونعني بذلك قصور هذه الآلية عن أن تكون فعالة فيما يتعلق بتحقيق تسوية ودية في إطار المجلس لمثل هذا النوع من المنازعات، وهو أمر بات من الضروري العمل على تفاديه مستقبلا حفاظا على فعالية المجلس وصيانة للروابط المشتركة بين أعضائه.

أسباب النزاع وحجج الطرفين

يتلخص موضوع هذا النزاع في اختلاف وجهات نظر الطرفين بشأن لمن منهما تكون له السيادة القانونية على أجزاء من اليابسة تقع بين إقليميهما وتتكون من ثلاث جزر رئيسة هي:

"فشت الديبل" و "حوار" و "جرادة"، إضافة إلى منطقة برية أخرى تُعرف "بالزبارة".

ويمكن التعبير عن هذا التباين في مواقف الطرفين على النحو التالي[٨] :

ففيما يتعلق بموقف قطر: يلاحظ أن هذا الموقف قد بني على الحجج الرئيسة الآتية:

أولا : أن لقطر الحق في فرض سيادتها القانونية على جزر "فشت الديبل" و "حوار" و"جرادة" وذلك لاعتبارات تاريخية. فهذه الجزر إنما أعطيت للبحرين من جانب بريطانيا إرضاء لشيخها في مقابل إعطاء "الزبارة" إلى قطر.

ثانيا: أن هذه الجزر تعتبر أقرب من الناحية الجغرافية لإقليم دولة قطر منها إلى إقليم دولة البحرين.

ثالثا: أن خط تقسيم الحدود بين البلدين يجب- وفقا لقواعد القانون الدولي- أن يسير في الوسط بين أراضي الدولتين ومياههما الأقليمية.

أما عن موقف البحرين، فقد اعتمد على الحجج التالية والتي مثلت في مجملها رفضا للحجج السابقة التي أسست عليها قطر موقفها:

أولاً : اعتمد هذا الموقف على رفض المطالب القطرية في التمسك بالسيادة على الجزر الثلاث استنادا إلى فكرة القرب الجغرافي. ودللت البحرين على ذلك بأن العامل الجغرافي لا يعد وحده سببا كافيا يسوغ لطرف معين التمسك بأحقيته في السيادة على إقليم معين. وهناك أمثلة عديدة- مشابهة لحالة الجزر الثلاث المتنازع عليها- هي من الناحية الجغرافية قريبة من إقليم دولة معينة، ولكنها تخضع مع ذلك لسيادة دولة أخرى، ومن ذلك: أن جزرا عديدة قريبة من الإقليم التركي ولكنها- على الرغم من ذلك- تابعة من الناحية القانونية للسيادة اليونانية.

ثانيًا: أن فكرة الحقوق التاريخية لم يعد ممكنا التمسك بها أو الاحتجاج بها في منازعات الحدود، باعتبار أن التذرع بهذه الفكرة سيقود إلى نتائج وصراعات يتسع نطاقها ليشمل العديد من دول العالم وخاصة في الدول حديثة العهد بالاستقلال. وعليه، فما دامت البحرين قد ورثت- عند الاستقلال- حدودها الحالية (والتي تدخل الجزر الثلاث المتنازع عليها في نطاقه)، فإن ذلك دليل قوي يقطع- في ضوء ما استقر عليه العمل الدولي في مثل هذه الأحوال- بأحقيتها في السيادة على هذه الجزر.

وثالثًا: أنه مما يقطع- كذلك- بأحقية البحرين في الجزر الثلاث حقيقة أن قطر نفسها كانت جزءا من البحرين ثم انفصلت عنها لتكوّن إمارة مستقلة عام ١٨٦٨م. كما أنه باستعراض تطورات العلاقات بين الإمارتين سواء مباشرة أو من خلال بريطانيا التي كانت صاحبة السلطة المهيمنة في منطقة الخليج منذ نهايات القرن التاسع عشر، نلاحظ أن الجزر الثلاث كانت ضمن نطاق الاختصاص الإقليمي لشيخ البحرين، بل إن الأكثر من ذلك أن البحرين ظلت ردحا طويلا من الزمن تطالب بأحقيتها في منطقة "الزبارة" الواقعة حاليا ضمن حدود دولة قطر.

مراحل تطور النزاع

كغيره من منازعات الحدود العربية- العربية، فإنه يكاد يكون من الصعب القول بوجود تاريخ حاسم نستطيع الاعتماد عليه للتحديد ببداية هذا النزاع بين قطر والبحرين، وإن كان من غير الممكن في هذا الخصوص إغفال حقيقة أن الأحداث المتتالية التي وقعت منذ أوائل الثمانينيات هي التي يُنظر إليها- وبحق- باعتبارها المسؤولة عن تصاعد حدة الموقف وتأزم العلاقات بين الدولتين[٩].

ولما كانت جذور هذا النزاع تعود في الواقع إلى سنوات طويلة مضت، وتحديدا إلى ما قبل استقلال الدولتين وانسحاب القوات البريطانية من كل منهما، لذا فقد يكون من المفيد هنا الإشارة- في عجالة إلى أهم ملامح تطور النزاع المذكور خلال المرحلة السابقة على استقلال الدولتين، ثم نعقب ذلك بالإشارة إلى ما طرأ عليه من تطورات خلال المرحلة التالية على الحصول على هذا الاستقلال.

أ- الجذور التاريخية للنزاع القطري البحريني خلال مرحلة ما قبل الاستقلال

طبقًا لما تكشف عنه الكتابات التاريخية ذات الصلة، فإن الخلاف على الحدود بين قطر والبحرين إنما تعود بدايته الأولى إلى أوائل الثلث الأخير من القرن الماضي- وبالتحديد إلى عام ١٨٦٨ م، وذلك في أعقاب إعلان إمارة/مشيخة قطر الانفصال عن البحرين وتكوين إمارة/ مشيخة مستقلة. وقد انصب موضوع الخلاف في تلك الفترة المبكرة على مَنْ تكون له السيادة على قرية "الزبارة" في البر القطري، إذ في الوقت الذي ذهب فيه شيوخ آل ثاني إلى التمسك بأحقيتهم فيها وقرروا استنادا إلى ذلك منح هذه القرية الصغيرة إلى أنصارهم من قبيلة آل بن علي، ذهبت البحرين- في المقابل- إلى رفض التسليم بتبعية "الزبارة" إلى قطر والتوكيد على تبعيتها لها هي وحدها. والجدير بالملاحظة، في هذا الخصوص، أن بريطانيا- التي- كانت قد أخذت تدعم وجودها في منطقة الخليج منذ منتصف القرن الماضي تقريبا- قد ساندت الموقف القطري وأشارت بوضوح إلى أن شيوخ البحرين ليس لهم أية حقوق في "الزبارة" أو غيرها من المناطق التابعة لقطر. والواقع أن بريطانيا لم تكتف بهذه المساندة السياسية، وإنما ذهبت إلى حد تقنين هذا الموقف من جانبها. ففي الإتفاقية البريطانية- العثمانية لعام ١٩١٣، حرصت بريطانيا على تضمين هذه الاتفاقية نصا يؤكد على عدم أحقية البحرين في أي جزء من الإقليم القطري بما في ذلك "الزبارة". على أن الدبلوماسية البريطانية، كما هو عهدها دائما، لم تشأ أن تثير ضدها غضب حكام البحرين الذين كانت تربطهم بها علاقات صداقة وتحالف، ولذا فلم تتردد بريطانيا في التصريح بعدم ممانعتها في اعتبار جزيرة "حوار"- المتنازع عليها حاليا- تابعة للبحرين[١٠] .

وقد خطت بريطانيا خطوة أخرى في سبيل توكيد اعترافها بتبعية الجزر المتنازع عليها بين قطر والبحرين لهذه الأخيرة وحدها. وقد تجلى ذلك بشكل خاص في تلك الرسالة التي بعث بها المعتمد البريطاني في البحرين في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ إلى حاكم كل من قطر والبحرين، وجاء فيها أن الموقف البريطاني فيما يتعلق بمسألة تبعية الجزر الواقعة بين البلدين إنما يتحدد على النحو التالي:

أولاً، تحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين باعتبار أنه سيمر من جهة جزيرة "حوار" بوصفها تابعة للبحرين. وثانيا، أن جزيرتي "فشت الديبل" و"جرادة" تابعتان أيضا للبحرين، وهما ليستا بجزيرتين وإنما عبارة عن ضحضاحين، وبالتالي فليس لهما مياه إقليمية[١١] .

وقد استمر الوضع بين الدولتين على هذا النحو حتى إتمام الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في أوائل السبعينيات. وقد اعتمدت لدولة البحرين عند استقلالها عام ١٩٦٤م على رسم خط حدودها مع قطر في منطقة الجزر المعنية حسب خط ١٩٤٧م. أما شمالي منطقة الجزر، فقد اقترب الخط البحريني للحدود من شبه جزيرة قطر إلى ما يقرب من ١٠-١٥كم من منطقة البر القطري في بقية هذه الحدود الشمالية الغربية. وبذا فإنه لا يتفق مع خط ١٩٤٧م إلا عند جزر حور وفشت الديبل.

ب- تطورات النزاع في أعقاب الاستقلال

تتحدد أهم ملامح هذه التطورات على النحو التالي:

فأولاً، يلاحظ أن كلتا الدولتين قد ظلت متمسكة بموقفهما في شأن السيادة على الجزر الثلاث المختلف عليها بينهما. وقد ظهر ذلك واضحًا لدى البحرين التي تمسكت بما سبق أن أعلنته بريطانيا بشأن تبعية الجزر للبحرين وليس لقطر.

كذلك، فإنه على الرغم من إصرار كل من الطرفين على التمسك بموقفه في هذا الخصوص، فقد جرت محاولات ثنائية لإيجاد حل ودي لهذا الخلاف، فقد اقترحت قطر أولاً، أن تقوم هي وعلى نفقتها الخاصة بإنشاء جزيرة صناعية في المياه الإقليمية للبحرين مقابل تخلي دولة البحرين عن جزيرة "حوار" التي ترى قطر أنها موجودة في مياهها الإقليمية. وثانياً، ذهبت قطر إلى أنها لا تمانع في إبرام اتفاقية للتعاون الاقتصادي في مجال التنقيب عن البترول في المناطق المتنازع عليها، وعلى أن يظل كل من الطرفين محتفظًا بموقفه فيما يتعلق بموضوع السيادة على هذه المناطق، وذلك إلى حيث يتم الفصل في ذلك طبقًا لأحكام القانون الدولي وباتفاق الطرفين. وقد توصل الطرفان بالفعل إلى اتفاق بينهما عام ١٩٧٨م قضى بالتزام كل منهما بعدم القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز موقفه فيما يتعلق بموضوع هذا النزاع[١٢].

ولكن على الرغم من هذا الاتفاق المشار إليه -اتفاق عام ١٩٧٨م- فقد حدثت بعض التطورات غير الإيجابية التي كان من شأنها زيادة صلة التوتر وتأزيم العلاقات بين البلدين.

وقد بدأت هذه التطورات غير الإيجابية بإصرار البحرين على إجراء مناورات عسكرية في منطقة جزيرة "فشت الديبل" وذلك في أعقاب تدشينها سفينة حربية أطلقت عليها اسم "حوار" (نسبة إلى جزيرة حوار إحدى الجزر الثلاث المتنازع عليها). وقد رفضت قطر هذه الأعمال البحرينية ووصفتها بأنها أعمال استفزازية لا مبرر لها، فضلا عن أنها تعتبر تعطيلاً لجهود الوساطة المبذولة في إطار مجلس التعاون الخليجي[١٣].

والواقع، أن الأمور لم تقف عند هذا الحد، فقد أعلنت البحرين في أكتوبر ١٩٨٤م عن نيتها في إجراء دراسات جدوى عالمية بشأن إمكانية الشروع في ردم جزء من منطقة "فشت الديبل" بما يسمح بإنشاء مدينة عليها وبما يمكن أيضًا من إقامة جسر يربط قطر بالبحرين. وقد تلا هذه الخطوة خطوة أخرى تمثلت في قيام السلطات البحرينية في ديسمبر ١٩٨٥م بإصدار قرار نص على إقامة منطقة للتدريب العسكري في المياه المحاذية لشمال غرب قطر وتشمل جزيرة "حوار" وجزءًا كبيرًا مما تعتبره قطر تابعًا لجرفها القاري. وقد نص القرار على حظر الطيران فوق هذه المنطقة المخصصة للتدريب والمناورات العسكرية.

وقد ردت قطر على هذه التصرفات بالاحتجاج رسميا لدى البحرين، وأبلغت المنظمة الدولية للطيران المدني بمخاطر الخطوات التي أقدمت عليها البحرين في هذا الخصوص. ويبدو أن هذه الاحتجاجات المتوالية من جانب قطر – فضلاً عن عدم نجاح جهود الوساطة قد ألح على الحكومة القطرية في ضرورة القيام بإجراء آخر أكثر قوة. ففي ٢٦ أبريل ١٩٨٦م، أصدرت حكومة قطر الأوامر لطائراتها بمهاجمة جزيرة "فشت الديبل" والتي كان يجري فيها إنشاء هذا المقر، كما تم أسر نحو٣٠ فردًا. وتلا ذلك قيام القوات القطرية بإبرار عمق مدرعات في الجزيرة ورفعت العلم القطري عليها. وأعلنت أنها منطقة محظورة[١٤] .

والثابت، أن هذه الإجراءات التصعيدية من جانب كل من الدولتين، قد أدت إلى تنشيط جهود الوساطة بينهما وخاصة في إطار مجلس التعاون الخليجي، وذلك على النحو الذي سنعرض له حالاً.

الدبلوماسية الخليجية وجهود الوساطة لحل النزاع

بذلت جهود عديدة في إطار مجلس التعاون الخليجي من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع القطري – البحريني منذ تصاعده بشكل خطير في أوائل الثمانينيات[١٥] .

وبناء على تكليف من المجلس، بذلت المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص جهودًا متواصلة لمحاولة تهدئة الوضع بين الدولتين المتنازعتين منذ أبريل ١٩٨٦م. وبعد نجاحها في جمع وزيري خارجية الدولتين على مائدة المفاوضات في الرياض، تقدمت المملكة العربية السعودية بمقترحات في مايو من العام نفسه تضمنت ما يلي:

– القيام فورًا بإعادة الوضع على حدود الدولتين إلى ما كان عليه قبل ٢٦ أبريل ١٩٨٦م.

– التعهد بعدم استخدام القوة العسكرية مرة أخرى، وبما يسمح بإعطاء الفرصة للمساعي المبذولة للتوصل إلى حل سلمي يرضي الطرفين.

– تشكيل هيئة مشتركة للإشراف على عملية إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٦ أبريل ١٩٨٦م، وللقيام بعملية الرقابة العسكرية.

– يتم بحث النزاع على الحدود بين الدولتين وفقًا للقانون وفي ضوء الحقائق التاريخية الثابتة. ولذا، فيتعين على كل من الدولتين أن تبادر إلى جمع وإعداد كل ما يتوافر لديها من وثائق وأدلة تؤكد أحقيتها في المناطق المتنازع عليها.

وقد وافقت الدولتان على هذه الخطة. وبموجب ذلك، انسحبت قوات الجانبين إلى المواقع السابقة التي كانت فيها قبل ٢٦ أبريل ١٩٨٦م. كما اتفق الجانبان على ألا يدْخُلَ جزيرة "فشت الدبيل" و "حوار" سوى الصيادين البحرانيين ورجال خفر السواحل التابعين للبحرين فقط، مع الالتزام بعدم قيام أي منهما بإحداث أي تغيير في الوضع الراهن للجزر المتنازع عليها.

وإذا كانت أزمة/حرب الخليج الثانية وتداعياتها المختلفة منذ الثاني من أغسطس١٩٩٠م قد أدت إلى نوع من التجميد في الموقف بشأن الحدود بين قطر والبحرين، إلا أن انتهاء هذه الأزمة / الحرب رسميًا في أواخر فبراير من عام ١٩٩١م قد أدى إلى إثارة الموضوع من جديد.

ومع ذلك، فإن الدبلوماسية الخليجية الجماعية قد نجحت في حث الدولتين على القبول بمبدأ التحكيم والارتضاء بحكم القانون. ونتيجة لذلك، وافقت الدولتان وبعد تردد كبير من جانب البحرين على عرض نزاعهما على محكمة العدل الدولية والتي تنظره في الوقت الحاضر.

ثالثاً- النزاع السعودي- القطري[١٦]

بداية، يمكن القول بأن هذا "النزاع" على الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر لا يشكل نزاعا حدوديا بالمعنى الدقيق المتعارف عليه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، وإنما هو لا يعدو في حقيقة الأمر إلا أن يكون حادثًا عرضيًا شأنه في ذلك شأن الكثير من الحوادث العرضية التي تقع في مناطق الحدود بين بعض الدول.

وأيا ما كان التكييف القانوني لما وقع مؤخرا وبالتحديد في صيف عام ١٩٩٢م في منطقة الحدود السعودية – القطرية المشتركة وفي الجزء منها القريب من "مخفر الخفوس" الواقع داخل الحدود القطرية، فالملاحظ أن كلا من الدولتين قد قدمت رواية مختلفة لما حدث عن تلك التي قدمتها الدولة الأخرى.

أ- الرواية القطرية

طبقًا للرواية القطرية: فإنه في يوم الأربعاء ١٩٩٢/٩/٣٠م وقع ما وصف بأنه "اعتداء" سعودي على مخفر الخفوس القطري ترتب عليه استشهاد اثنين من أفراد القوات المسلحة القطرية وتم أسر فرد ثالث. وبحسب وجهة النظر هذه، فإن الهدف من وراء هذا "الاعتداء" السعودي إنما يتمثل في التمهيد لعملية ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين بصورة منفردة من جانب المملكة العربية السعودية ودون مشاركة دولة قطر في ذلك، وهو ما اعتبرته الحكومة القطرية مخالفًا لأحكام اتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين عام ١٩٦٥م، وخاصة للأحكام التي وردت في المادتين الثالثة والخامسة واللتين تنصان على ما يلي[١٧] :

المادة الثالثة: "يُعهد إلى إحدى شركات المسح العالمية بالقيام بمسح وتحديد نقط وخطوط الحدود بين البلدين على الطبيعة وفقا لما جاء بهذه الاتفاقية (أي اتفاقية عام ١٩٦٥م)، وكذلك إعداد خريطة بالحدود البرية والبحرية بين البلدين وما يتعلق بذلك من بيانات أخرى. وتكون تلك الخريطة –بعد توقيع الطرفين عليها– هي الخريطة الرسمية المبينة للحدود، وتلحق بالاتفاقية باعتبارها جزءًا مكملا لها".

المادة الخامسة: "تشكل لجنة فنية مشتركة من عضوين عن كل من الطرفين يناط بها إعداد مواصفات عملية المسح وبيان نقط وخطوط الحدود بين البلدين وفقا لهذه الاتفاقية والإشراف على تنفيذ عملية المسح ودراسة نتائجه".

وتضيف هذه الرواية القطرية، بأن عملية "الاعتداء" على مخفر الخفوس القطري ليست هي المحاولة الأولى في هذا الخصوص، إذ سعت المملكة العربية السعودية، بحسب الرواية المذكورة، أكثر من مرة سابقة لمحاولة ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين بصورة منفردة ودون استشارة حكومة قطر في هذا الخصوص، بل ودون الاستجابة لمطالب هذه الحكومة في وجوب إجراء محادثات بين الجانبين لإتمام عملية الترسيم هذه. كما أن المحاولات السعودية لترسيم الحدود مع قطر بصورة منفردة – والرأي مازال منسوبًا إلى المصالح القطرية– قد جرت على الرغم من الاحتجاجات المستمرة لهذه الأخيرة والتي كان آخرها تلك المذكرة التي رفعتها وزارة الخارجية القطرية إلى وزارة الخارجية السعودية في ٧ سبتمبر ١٩٩٢م، والتي طلبت فيها من حكومة المملكة سرعة التدخل لدى السلطات السعودية المعنية لوقف مثل هذه المحاولات.

وقد قامت الحكومة القطرية، ردًا على هذه المحاولات السعودية المتكررة، بالمبادرة إلى إيقاف –أو إن شئنا الدقة– تجميد العمل باتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين عام ١٩٦٥م (الجلسة غير العادية لمجلس الوزراء القطري في ١/١٠/١٩٩٢م).

ب- الرواية السعودية

أما وجهة النظر السعودية فيما تعلق بهذا الموضوع، فقد كانت – في رأينا أكثر مرونة وأقل تشددًا. فقد حرصت المملكة العربية السعودية، في أعقاب وقوع حادث مخفر الخفوس القطري، على التوكيد على حقيقة أنها مع الالتزام الكامل بكل أحكام اتفاقية الحدود لعام ١٩٦٥م فيما يختص بترسيم الحدود السعودية – القطرية، وبالذات الأحكام الوارثة في المادتين الثالثة والخامسة من هذه الاتفاقية[١٨] .

وإضافة إلى التوكيد على هذا الموقف المبدئي، ذكرت مصادر الحكومة السعودية أن الحادث المتمثل في تراشق إطلاق النار، والذي وصفته– بحسب رأي المصادر السعودية – حكومة قطر بأنه اعتداء متعدد وقع على مركز للشرطة يقع داخل إقليمها، إنما هو حادث عارض وقع بين رجال البادية السعوديين والقطريين، وليس للقوات المسلحة السعودية أي دور فيه. وإذا كان هذا الحادث قد نجم عنه مقتل اثنين من القطريين، فقد نجم عنه أيضًا مقتل مواطن سعودي، وتضيف هذه المصالح السعودية أن السلطات المعنية في المملكة قد قامت على الفور بإجراء تحقيق لمعرفة ظروف هذا الحادث وملابساته، كما بادرت إلى إبلاغ سفيرها لدى قطر لإبلاغ السلطات القطرية بوجهة

نظر المملكة فيما يتعلق بهذا الموضوع، وبكافة الحقائق المتصلة به ومنها أن الحادث قد وقع لداخل الأراضي السعودية وليس داخل الأراضي القطرية التي يوجد بها مخفر الخفوس.

ولكل ذلك، فإن حكومة المملكة قد أخذتها الدهشة لقيام مجلس الوزراء القطري – في جلسته غير العادية في ١٩٩٢/١٠/١م – بإيقاف العمل باتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين عام ١٩٦٥م.

إدارة النزاع وجهود الوساطة الخليجية العربية[١٩]

مما هو جدير بالإشارة، في هذا الخصوص أنه في الوقت الذي التزمت فيه المملكة العربية السعودية جانب التهدئة وعدم تصعيد الموقف فيما يتعلق بتطور الأحداث على صعيد علاقاتها مع دولة قطر الشقيقة في أعقاب حادثة الحدود بينهما في أواخر شهر سبتمبر وأوائل شهر أكتوبر من عام ١٩٩٢م، يلاحظ أن حكومة قطر قد لجأت – في المقابل – إلى اتخاذ خطوات شتى كان من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد لولا نجاح جهود الوساطة العربية سواء في إطار مجلس التعاون الخليجي أو خارجه في احتواء النزاع وتسويته بشكل ودي.

ومن أمثلة الخطوات التي اتخذتها الحكومة القطرية في هذا الخصوص، وربما كمحاولة للضغط على حكومة المملكة العربية السعودية:

١- الإعلان عن استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، وهي العلاقات التي كانت قد قطعت في أعقاب العدوان العراقي على دولة الكويت في الثاني من أغسطس من عام ١٩٩٠م. وبهذه الخطوة المفاجئة، تكون دولة قطر هي أول دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تعلن عن اتخاذ مثل هذه الخطوة. ومع ذلك، فقد عادت حكومة قطر وقررت سحب سفيرها من بغداد بعد أيام قليلة من وصوله إلى العاصمة العراقية.

٢- وإلى جانب هذه الخطوة المتعلقة باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع حكومة بغداد، أشارت بعض المصادر إلى أنه قد جرت محاولات للتنسيق بين دولة قطر وإيران، مما حمل هذه الأخيرة على الإعلان عن تأييدها لقطر في نزاعها مع المملكة العربية السعودية. والواقع، أن هذه الخطوة الثانية من جانب دولة قطر كان لها دورها الكبير في حمل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على تكثيف جهودها للوساطة بين البلدين المتنازعين، وذلك لإدراكها بمخاطر تعاظم القدرات العسكرية لإيران في منطقة الخليج من ناحية، وبأن توثيق العلاقات بين إيران وأي من دول المجلس بصورة فردية من شأنه ولا شك إضعاف الموقف الخليجي الموحد في هذا الخصوص من ناحية أخرى.

٣- كما بادرت دولة قطر، في هذا السياق أيضا، إلى مقاطعة اجتماعات مجلس التعاون التي جرت منذ وقوع حادثة الحدود في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢م، بالإضافة إلى الإعلان عن انسحابها من القوات المشتركة المسماة بقوات "درع الجزيرة"، والتي أنشأتها دول مجلس التعاون الخليجي لتكون بمثابة نواة لجيش خليجي موحد. ومما لاشك فيه أن هذه المقاطعة من جانب قطر لاجتماعات مجلس التعاون الخليجي وانسحابها من قوات درع الجزيرة قد خلقت شعورا بالأسى لدى الدول الأخرى الأعضاء، وهو ما أدى - وكما سلف البيان - إلى تنشيط جهود الوساطة لاحتواء النزاع وللإبقاء على تماسك جبهة الدول الخليجية الست، سواء في مواجهة التهديدات الإيرانية المتزايدة وخاصة بعد إحكام إيران سيطرتها على الجزر العربية الثلاث التي تدخل أصلاً في نطاق سيادة دولة الإمارات، أو في مواجهة التهديدات المستمرة التي يمثلها نظام الحكم الحالي في العراق.

٤- والملاحظ، أنه في الوقت الذي قاطعت فيه دولة قطر اجتماعات مجلس التعاون الخليجي منذ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢م، نجدها تخطو خطوة أخرى كان من شأنها - فيما لو لم تفلح جهود الوساطة الخليجية والعربية - فتح الباب في اتجاه تدويل النزاع بينها وبين المملكة العربية السعودية. وتتمثل هذه الخطوة في تلك الرسالة التي بعث بها وزير خارجية قطر إلى الأمين العام للأمم المتحدة يحثه فيها على القيام بدور الوسيط في هذا النزاع. كما احتوت الرسالة على إشارات تفيد بأن قطر لا تمانع في عرض النزاع على منظمة الأمم المتحدة، إذا لم تفلح الوساطات العربية المختلفة في حمل المملكة العربية السعودية - بحسب وصف المصدر القطري - على الانسحاب من مركز الخفوس.

ويبدو أن الأهمية المحدودة لهذا الحادث (النزاع)، هي التي يمكن أن تفسر لنا لماذا لم تفكر الحكومة القطرية - وخلافا لما كان عليه الحال في نزاعها مع دولة البحرين بشأن الحدود البحرية المشتركة - في عرض هذا الموضوع على محكمة العدل الدولية للفصل فيه. ومع ذلك، فمما لاشك فيه، أن ما جرى بين السعودية وقطر بشأن الحدود، قد عزز من قوة الاتجاه الذي يتساءل أنصاره بشأن جدوى إنشاء جهاز قضائي متخصص في إطار مجلس التعاون الخليجي تناط به مهمة الفصل في منازعات الحدود التي قد تثور فيما بين أعضاء هذا المجلس، وذلك بدلاً من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

أما عن جهود الوساطة التي تمت بقصد إيجاد تسوية ودية لهذا الخلاف الحدودي البسيط بين قطر والمملكة العربية السعودية، فالملاحظ أنها كانت متعددة. فإلى جانب الوساطة الخليجية - الفردية منها والجماعية - كانت هناك وساطات عربية أخرى كالوساطة المصرية والوساطة المغربية.

أما على المستوى الدولي العام، فلم تكن ثمة أي جهود تذكر في هذا الخصوص وذلك فيما عدا تلك الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسي إلى كل من قطر والسعودية – وفي إطار جولة خليجية أوسع – سعى من خلالها للوقوف على حقيقة موقف كل من البلدين. والراجح، أن عدم وجود جهود دولية للوساطة فيما يتعلق بهذا الموضوع مرده عدة أسباب: فمن ناحية، هناك كما سلف القول الأهمية المحدودة لهذا النزاع والذي لا يكاد يتجاوز مجرد كونه حادثًا عابرًا فقط. ومن ناحية ثانية، هناك حقيقة أن المملكة العربية السعودية قد أعلنت منذ اللحظة الأولى لوقوع هذا الحدث أنها حريصة على الإبقاء على العلاقات الودية بينها وبين دولة قطر واحترام مبدأ حسن الجوار والالتزام بأحكام اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين عام ١٩٦٥م، كل ذلك في إطار الأخوة الخليجية والعربية والإسلامية. ومن ناحية ثالثة، أنه كانت ثمة جهود عربية مكثفة لمحاولة احتواء هذا الحادث والحيلولة دون تصاعده، الأمر الذي ربما كان من شأنه الانتظار لمعرفة ماذا تسفر عنه هذه الجهود. ومن الناحية الرابعة، يبدو أن القوى الخارجية – ونعني بها أساسًا القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا – قد آثرت البقاء بعيدا فيما يتعلق بموضوع هذا الخلاف والعمل على حله في إطار خليجي، وذلك حتى لا تقدم – أي هذه الدول – لإيران مبررًا تستطيع أن تستند إليه للتدخل في شؤون المنطقة.

وتعتبر الوساطة المصرية من أهم الوساطات العربية. التي قدر لها أن تضطلع بدور إيجابي كبير على طريق إيجاد تسوية ودية لموضوع الخلاف بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية.

وقد أسفرت هذه الوساطة المصرية عن توصل قيادتي البلدين – وبحضور الرئيس المصري – ومن خلال الاجتماع المشترك الذي عقد بالمدينة المنورة يوم ١٤١٣/٦/٢٦هـ، الموافق ١٩٩٢/١٢/٢٠م– إلى اتفاق تضمن ما يلي[٢٠] :

أولاً، تنفيذا للاتفاق الحدودي المعقود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر في ١١ من شعبان لعام ١٣٨٥هـ الموافق ٣ من ديسمبر لعام ١٩٦٥م، تم الاتفاق على إضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين يبين فيها خط الحدود النهائي والملزم لكلا الطرفين.

ثانيًا، تشكيل لجنة سعودية – قطرية مشتركة وفقًا للمادة الخامسة من الاتفاقية يناط بها تنفيذ اتفاق عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م بجميع بنوده وأحكامه وما جاء بهذا البيان المشترك. وتكلف هذه اللجنة بوضع علامات الحدود طبقًا للخريطة المرفقة، ولها أن تستعين في عملها بشركة مسح يتفق

عليها وفقًا للمادة الثالثة من الاتفاقية بحيث تنتهي اللجنة من إنجاز خريطة نهائية يوقع عليها الطرفان وتعتبر الخريطة النهائية جزءا من اتفاق عام ١٩٦٥م.

ثالثًا، تنتهي اللجنة من أداء مهامها المذكورة خلال عام واحد من تاريخ توقيع هذا البيان المشترك (أي من يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢م).

والواقع، أنه بصدور هذا البيان المشترك – والذي وقع عليه وزيرا خارجية المملكة العربية السعودية ودولة قطر إضافة إلى وزير خارجية جمهورية مصر العربية – يكون الخلاف بين البلدين بشأن مركز الخفوس قد أمكن تسويته وديًا، وبذلك طويت صفحته رسميًا.

خاتمة

تناول التحليل فيما سبق الملامح العامة الإجمالية لمنازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي، مع الإشارة بصفة خاصة إلى حالتي: النزاع القطري–البحريني، والنزاع القطري– السعودي.

وقد يكون من المفيد أن نؤكد في ختام هذا البحث على حقيقة أساسية مؤداها أن استمرار بقاء بعض هذه المنازعات دون تسوية يمثل ولا شك أحد عوامل زعزعة الاستقرار وتهديد الأمن في منطقة الخليج عموما، كما أنه سيقود إلى مبادرة بعض الدول الخارجية إلى محاولة القيام بدور نشط في هذه المنطقة على حساب البعض الأخر، مما قد يؤدي بالتبعية إلى زيادة حدة التنافس الدولي فيها وعلى نحو قد لا يخدم بالضرورة مصالح دولها.

وهنا، فليس بوسع أحد أن يغفل حقيقة أن تدمير آلة الحرب العراقية في أعقاب أزمة / حرب الخليج الثانية كان من بين العوامل التي حفزت إيران مثلا على التشدد في موقفها إزاء النزاع القائم حاليا مع دولة الإمارات بشأن موضوع الجزر العربية الثلاث في الخليج.

وتقديرنا، أن التصدي لمواجهة التهديدات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (وسواء أكان مصدرها إيران أم العراق أم أي مصدر أخر)، يستلزم أولاً أن تبادر هذه الدول إلى تسوية ما بينها من خلافات سواء بشأن الحدود أو غيرها، وأن تتوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة لها بشكل نهائي وليس الاكتفاء بالحلول المؤقتة. فمما لاشك فيه أن ترك هذه المنازعات دون حلول جدية ونهائية يجعل منها طاقة كامنة في فترات لاحقة في حالة أي تغير في الوضع السياسي ومن المناسب – بل من المرغوب فيه تمامًا – أن تسعى الدول المعنية إلى حل هذه المنازعات من خلال اللجوء إلى

الوسائل السلمية المتعارف عليها في هذا الخصوص، مع الحرص على التنسيق المناسب من جانبها مع بعض الدول العربية الأخرى كمصر وسورية. كما قد يكون من المفيد الإشارة هنا أيضا إلى أهمية إعادة النظر في آلية تسوية المنازعات المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجي لتكون أكثر فعالية حتى يتسنى لها التعامل بإيجابية أكبر مع المنازعات التي تثور فيما بين الدول الأعضاء.

هوامش الدراسة

١- راجع الملف الكامل الذي خصصته مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، عن: الحدود العربية-العربية، يناير ١٩٩٣م.

٢- انظر، على سبيل المثال، محمد مصطفى شحاته، الحدود السعودية مع دول الخليج، في ملف مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ص ٢٢١-٢٢٦؛ وراجع أيضا الدراسة القيمة حول الأصل الاجتماعي للحدود السياسية في الجزيرة العربية: محاولة لإعادة الفهم، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة (سلسلة بحوث سياسية، العدد**٩٢**، فبراير ١٩٩٥م).

٣- ومن ذلك مثلاً اتفاقية الحدود التي تم التوصل إليها في إطار مؤتمر العقير عام ١٩٢٢م، راجع في هذا الشأن: د. ميمونة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية (غير وارد مكان النشر)، ١٩٨، ص ٥٤ وما بعدها.

٤- انظر في هذا المعنى، وعلى سبيل المثال: د.أحمد عبد الونيس شتا و د.أحمد حسن الرشيدي، التكامل الإقليمي العربي: مشكلاته ووسائل النهوض به: دراسة تأصيلية في ضوء خبرة التنظيم الدولي الأوربي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد السادس، يناير ١٩٩١م، ص ٢٢٠.

٥- انظر مثلا: حسن أبو طالب، اجتهادات أولية عن الحدود العربية، ملف السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ص ١٦٤-١٦٥، د. محمود توفيق، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية-العربية، المرجع السابق، ص ص ١٦٦-١٧١.

٦- راجع بعض التفاصيل فيما يتعلق بالنزاع القطري-البحريني: محمد أبو الفضل، النزاع بين قطر والبحرين، في ملف مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير ١٩٩٣م، ص ص ٢٢٧-٢٣٠.

٧- المرجع السابق، ص ص ٢٢٧- ٢٢٩.

٨- المرجع السابق.

٩- المرجع السابق، ص ص ٢٢٩-٢٣٠.

١٠- راجع بشيء من التفصيل فيما يتعلق بدور بريطانيا في تعيين الحدود بين الكيانات السياسية في منطقة الجزيرة العربية: ولكنسون، جون، حدود الجزيرة العربية: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء (ترجمة: مجدي عبد الكريم)، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣م، وأيضا: عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦م-١٩٤٩م، الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٩م.

١١- محمد أبو الفضل، مرجع سابق، ص ص ٢٢٩-٢٣٠.

١٢- المرجع السابق، نفس الصفحات.

١٣- المرجع السابق، ص ص ٢٢٩-٢٣١.

١٤- المرجع السابق، ص ص ٢٢٩-٢٣٠.

١٥- المرجع السابق، ص ٢٢٩ وما بعدها.

١٦- محمد مصطفى شحاته، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

١٧- المرجع السابق، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

١٨- المرجع السابق نفسه، ص ص ٢٢٥-٢٢٦.

وراجع أيضا صحيفة الشرق الأوسط (١٩٩٢/١٠/٧م)، وصحيفة الحياة (١٩٩٢/١٠/٨م).

١٩- محمد مصطفى شحاته، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤-٢٢٦.

٢٠- المرجع السابق، الصفحات ذاتها.

المراجع

أولا : المراجع العربية

الأشعل، عبدالله، قضية الحدود في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٧٨ م.

الأعظمي، وليد حمدي، النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (١٧٦٤-١٩٧١)، لندن: دار الحكمة، ١٩٩٣.

حرب، أسامة الغزالي، دراسة عن الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام، القاهرة، ١٩٨١م.

شحادة، مهدي، جزء الخليج العربي بين الانتماء والتبعية، في الملف العربي الأوروبي، نشرة يصدرها مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ديسمبر ١٩٩٣م.

فوده، محمد رضا، الأمن القومي للخليج العربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩١م.

مقلد، إسماعيل صبري، مسألة أمن الخليج، الأبعاد الاستراتيجية والسياسة، **السياسة الدولية**، العدد **٧٠**، أكتوبر ١٩٨٣م.

مؤسسة الأهرام، ملف مجلة السياسة الدولية، عن: الحدود العربية–العربية، القاهرة، يناير ١٩٩٣م.

النعيم، مشاري عبدالرحمن، الجذور الاجتماعية للحدود السياسية في الجزيرة العربية: محاولة لإعادة الفهم، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، *سلسلة بحوث سياسية*، العدد **٢٩**، فبراير ١٩٩٥م.

نوفل، سيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، *معهد البحوث والدراسات العربية*، القاهرة، ١٩٧٧.

ولكنسون، جون، حدود الجزيرة العربية: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة: مجدي عبدالكريم، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

ثانيا : المراجع الأجنبية

AI-Baharna, Hussein M., *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and their International Problems*. 2nd revised ed. Beirut: Librairie du Liban. 1975.

Peter, M., *Super Power International in the Middle East*, 1980.

Michael C. Hudson, Arab Politics "*The search for legitimacy*". Yale University Press, 1979.

David Lynn Price, *Oil and Middle East Security*.

Udovitch. *The Middle East: Oil, Conflict and Hope*. Lexington Books, 1976.

Anthony, J. D., *Arab States of the Lower Gulf* , Washington: Middle East International. 1975.

Middle East International, "*A Security Pact in the Gulf*". London (January) 1976.

Niblock, Tim (ed.), *Social and Economic Development in the Arab Gulf*, London: Croom Helm. 1980.

Ochsenwald, William, *Religion, Society and the State in Arabic: The Hijaz under Ottoman Control*, 1840- 1908. Columbus: Ohio State University Press. 1984.

Little, Tom, *South Arabia: Area of Conflict* , London: Pall Mall; New York: Praeger. 1968.

Livermore, H. A., *A New History of Portugal*, Cambridge. Mass.: Cambridge University Press. 1976.

Sadiq, Mohammed and **William P. Snavely,** Bahrain, *Qatar and the United Arab Emirates*: *Colonial Past, Present Problems and Future Prospects*, Lexington. Mass.: Lexington Books. 1972.

Bowen-jones, Howard, "The Gulf Today: An Overview of a Region in Recession", *Arab Gulf Journal*, vol. **6**, No. **2**. October 1986.

Peterson, J. D. "The G.C.C. and Regional Security". *American Arab Affairs*, No. **20**, Spring 1987.

Tribes and Politics in Eastern Arabia, *Middle East Journal*. vol. **31**, No.**3**, Summer 1977.

Boundary Disputes in Inter-State Relations of the Gulf Cooperation Council: A Case Study of the Qatar-Bahraini and Qatar-Saudi Arabian Boundary Disputes

SADIQ S. MAHROUS
Assistant Professor
Department of Political Sciences
Faculty of Economics and Administration
King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. This study aims at highlighting the main characteristics of the boundary disputes that have broken Out within the framework of the bilateral relations of the six member states of the GCC. Special reference has been made to the two cases of the Qatar-Bahraini and Qatar-Saudi Arabian boundary disputes.

The study is divided into three parts:

The First deals with the general features of boundaries and boundary disputes in the GCC region. We have concluded that these boundary and the disputes linked to them are characterized by being: recently established, undermarcated, suffering of data shortage in national resources.

The second part of the study deals with the Qatar-Babraini dispute concerning the common maritime boundary line.

We have discussed the beginnings of this dispute and its further developments, particularly since 1982. The GCC mediatory role has also been dealt with. Although this role did not succeed in reaching a peaceful settlement of the dispute, it could help the two disputant parties' recourse to the International Court of Justice.

The third part is confined to deal with the Qatar-Saudi Arabian boundary dispute that has officially broken Out in 1992.

Regarding this dispute, we have also paid much attention to the mediatory role played in the attempt of settling it peacefully, both by the GCC and the Egyptian President Hosni Mubarak.

The sum up, settling boundary and territorial disputes peacefully represents one of the most important factors that could enhance peace and stability in the Gulf area, particularly in the inter-state relations of the GCC members.